



المصدر: الأهرام

التاريخ : ١٩٧٢/٤/١٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حافظ غانم يدرس تعديل قانون الاتحاد الاشتراكي

انتخاب لجان الوحدات الأساسية في يوليو قصره على الاعضاء الذين لم يصعدوا الى عضوية المؤتمرات كتب محمد زايد :

صرح الدكتور محمد حافظ قائم الامين الاول للجنة المركزية بان لجنة الشؤون السياسية تجري الان دراسة دقيقة لكل مالتير اخيرا في المناقشات الواسعة في مجلس الشعب حول ضرورة تمثيل الصلات بين التنظيم السياسي والمجلس ، بحيث يحقق التعاون النام بينهما انجاز المسؤوليات الكبيرة في مرحلة المواجهة الشاملة . وانه يدرس الان بالفعل صفة تقارير تركز على توفير ضمانات وامكانيات جديدة في قانون الاتحاد الاشتراكي العالي فنشط العمل السياسي وزيادة فاعليته مع الجماهير وبالاخص في لجان الوحدات الأساسية .

أبين التنظيم بالامانة المسماة بأن الانتخابات سوف تكون مقصورة - تطبيقا للقانون - على أعضاء لجان الوحدات الذين لم يصعدوا الى عضوية مؤتمرات الانتماء والمحافظات والمؤتمر القومي العام ، هؤلاء يحدد قانون الاتحاد الاشتراكي العالي مدة عضويتهم بأربع سنوات وبعدهم في كل وحدة أساسية يتراوح بين عضوين وستة أعضاء من بين الأعضاء العشرة في كل لجنة وحدة أساسية .

وعلى ذلك فان المؤتمر القومي العام سوف يعقد في موعده القادم عندما يدعوه رئيس الاتحاد الاشتراكي الى دورة الانعقاد الخامسة ، وهو الامر المقرر حتى الان ان لم تستدع الظروف دعوة المؤتمر القومي العام الى دورة استثنائية قبل موعد الانعقاد العادي .

وقرر الامين الاول للجنة المركزية أن يعرض نتائج دراسته لهذه التقارير على لجنة الشؤون السياسية في اجتماعها خلال الاسبوع الحالي لمناقشة الاقتراحات الأساسية المقدمة لتعديل قانون الاتحاد الاشتراكي .

وقال : على أن هذه الدراسات داخل لجنة الشؤون السياسية والتي من المتوقع أن تستغرق أكثر من اجتماع لن تعطل البدء من الآن في الاعداد لاعادة انتخاب أعضاء لجان الوحدات الأساسية التي أصبح مقروا اجراؤها في موعدها مع أوائل شهر يوليو القادم . وهو التاريخ الذي تستكمل فيه عضوية اللجان مدة السنتين التي يفرض قانون الاتحاد الاشتراكي الحالي اعادة انتخاب أعضاء اللجان بعدها .

وقد صرح السيد عبد المجيد حسني